

بيان صحفي

ورشة عمل حول التصدير إلى روسيا
المشاركون شددوا على بذل الجهود للاستفادة من هذه الفرصة على المدى الطويل

بيروت، في ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٤ - نظمت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان ورشة عمل تحت عنوان "التصدير إلى روسيا" في حضور الرئيس الفخري لاتحاد الغرف العربية الأستاذ عدنان القصار، وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور ألان حكيم، وزير الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن، رئيس مجلس إدارة "إيدال" المهندس نبيل عيتاني، السفير الروسي في لبنان الكسندر زاسبكين، إضافة إلى حشد كبير من رؤساء الغرف اللبنانية ورؤساء الهيئات الاقتصادية والمصدرين والمزارعين وممثلين عن شركات الشحن البحري، وذلك عند العشرة من صباح اليوم في مبنى عدنان القصار.

بداية كانت كلمة لقصار، أكد فيها أن حجم التبادل التجاري بين روسيا ولبنان حالياً لا يتناسب مع متانة وعمق العلاقات بين البلدين، ولا مع الإمكانيات والفرص المتوفرة لدى الطرفين، خصوصاً وأن الصادرات اللبنانية إلى روسيا متواضعة للغاية، وقُدّرت عام ٢٠١٣ بنحو ١٢ ألف دولار فقط، في مقابل ٩١٨ ألف دولار للصادرات الروسية إلى لبنان.

وقال إننا اليوم أمام فرصة ممتازة قد لا تتكرر لكي نوسع ونعمق مجالات تصدير السلع والمنتجات اللبنانية إلى السوق الروسي الذي يعتبر من أكبر الأسواق الاستهلاكية في العالم، مع التركيز على المزايا النوعية والتنافسية لسلعنا ومنتجاتنا خصوصاً أن هناك دولا عديدة تتنافس حالياً للدخول إلى السوق الروسية، وتستهدف مضاعفة حجم صادراتها الزراعية إلى روسيا. ودعا إلى بناء علاقات شراكة دائمة وطويلة الأمد.

عيتاني

ثم تحدث المهندس عيتاني، فأشار إلى أن دراسة أعدتها "إيدال" بينت أن روسيا تشكل اليوم سوقاً مهمة جداً بالنسبة إلى المنتجات اللبنانية من قطاعي الزراعة والصناعات الغذائية. فهي اليوم تستورد ما يزيد عن ٥٠ في المئة من استهلاكها المحلي من الطعام والشراب، بحجم يصل إلى حدود ٤٠ مليار دولار في العام ٢٠١٣.

وأضاف: " إن لبنان يمتلك مقومات واعدة وعديدة لتحقيق حاجات الأسواق الاستهلاكية بفضل المزايا التفاضلية التي يتمتع بها إنتاجه لاسيما النوعية العالية وعلامة "صنع في لبنان". وأشار إلى أن الصادرات الزراعية عبر برنامج Agri Plus وصلت إلى ٥٠٠ ألف طن العام الماضي. وتهدف المؤسسة إلى رفع هذه الكمية إلى ٧٠٠ ألف طن خلال السنوات الثلاثة المقبلة. أما قطاع الصناعات الغذائية اللبنانية، فقد بات يمتلك القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية بعد دخول العديد من الاستثمارات الجديدة إليه خلال السنوات الأخيرة. وهذا ما يجعلنا نلتزم مع الطرف الروسي في إطار شراكة رابحة بالنسبة إلى الجهتين.

وأعلن عيتاني عن القيام بخطوات لاحقة تتمثل بتنظيم زيارات عمل إلى روسيا حيث تُعقد لقاءات ثنائية بين المصدرين المهمين والشركات الروسية الراغبة بالاستيراد من لبنان.

زاسبكين

ورأى السفير زاسبكين أننا اليوم دخلنا مرحلة انتقالية على الصعد كافة، سواء السياسية أو الاقتصادية أو المالية في ضوء حاجة الأنظمة القائمة إلى تعديلات. وقال إن المطلوب من روسيا إعادة النظر في أمور كثيرة ومنها العلاقات الاقتصادية والتجارية. وأوضح أن العلاقة مع لبنان تقليدية، لكننا اليوم أمام فرصة لتحقيق قفزة نوعية، لا تكون موقنة بل تستمر طويلا، مؤكدا على ضرورة بذل الجهود لتحقيق أهداف هذه المبادرة. وأشار السفير الروسي إلى أن هناك مجالات عديدة للتعاون، مشددا على ضرورة الاستعجال في تعزيز هذه العلاقات وفي إقامة مشاريع مشتركة لبنانية - روسية.

الحاج حسن

واستهل الحاج حسن مداخلته بالإعلان عن انخفاض الصادرات اللبنانية مقابل ارتفاع حجم الواردات، متوقعا أن يصل العجز في الميزان التجاري إلى ١٧ مليار دولار هذه السنة. ورأى أن السوق الإقليمي مربك بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية والاضطرابات القائمة في المنطقة. إلا أن لبنان يشهد استقرارا نسبيا قياسا إلى الدول الإقليمية.

واعتبر الحاج حسن أن إعادة تنشيط الاقتصاد اللبناني تكون من خلال زيادة الصادرات سواء إلى الأسواق التقليدية التي تشهد تراجعا في الطلب، أو إلى أسواق جديدة في الاتحاد الأوروبي وأميركا وروسيا وشرق آسيا.

وأوضح أن دور القطاع العام في العلاقات اللبنانية الروسية يتمثل بوضع الإطار القانون والاتفاقيات ومعالجة العقبات ودراسة المواصفات، في حين أن دور القطاع الخاص يتمثل بالتفتيش عن شركاء. وهي مهمة يجب التركيز عليها وعدم اعتبارها ظرفية كي يصبح لبنان من بين الدول المصدرة إلى روسيا.

حكيم

وأكد الوزير حكيم في كلمته على أن قطاع الصناعات الغذائية في لبنان بألف خير، مشيرا إلى أن مبادرة التصدير إلى روسيا جاءت نتيجة تعاون وجهد مشترك بين الوزارات المعنية والهيئات الاقتصادية. وأشار إلى أن العلاقة بين لبنان وروسيا تاريخية، والسوق الروسية التي تضم ١٤٥ مليون مستهلك مهمة جدا بالنسبة إلى لبنان وتشكل فرصة لتصريف الفائض من الإنتاج.

واقترح حكيم السير وفق خطة تركز على:

- تحديد السلع المطلوبة.
- تحديد الشركات اللبنانية التي تنتج هذه السلع.
- تحديد الشركات اللبنانية التي تصدر إلى روسيا.
- تحديد وسائل النقل المناسبة.

- تطوير الاتفاقيات الموجودة.
- تفعيل لجنة الأعمال المشتركة اللبنانية – الروسية.

تسيبولين

وكانت كلمة عن السوق الروسي ألقاها السكرتير الأول لدى سفارة روسيا الفيدرالية روديون تسيبولين أشار فيها إلى أن حجم السوق الروسية للفاكهة والخضار يقدر بحوالي ٧ مليار دولار سنويا، وهو ينمو بمعدل ثابت بين ١٠ و ١٥ في المئة. وقال إن حصة واردات الفاكهة من مجمل سوق الخضار الروسية تراوح بين ٦٠ و ٨٠ في المئة، موضحا أن هناك أصنافا لبنانية كثيرة يمكن تصديرها ومنها التفاح والإجاص والبطاطا والخيار وأنواع الخس في فترات معينة من السنة أو على مدار السنة. وأضاف أن لبنان من بين الدول التي تستفيد من تخفيض بنسبة ٢٥ في المئة على رسوم الاستيراد إلى روسيا. ودعا المصدرين اللبنانيين إلى المشاركة في المعارض ذات الصلة التي ستقام في موسكو هذا العام.

رمضان

ثم كانت مداخلة للخبير الاقتصادي في "ايدال" عباس رمضان عرض فيها العلاقات اللبنانية الروسية، وما هي أبرز الأصناف المستوردة والمصدرة. كما عدد أصناف الخضار والفاكهة والصناعات الغذائية التي تحتاجها السوق الروسية ومنها التفاح والحمضيات والموز والبطاطا والعنب واللحوم والسّمك والمشروبات ومشقات الحليب والزيت. وركز على الخطوات التي ستتخذها ايدال في مراحل لاحقة من أجل مساعدة المصدرين اللبنانيين على الدخول إلى هذه الأسواق ومنها عقد اجتماعات وتنظيم ورش عمل مع الأطراف المختصة، تشكيل بعثات إلى روسيا وعقد لقاءات ثنائية بين الطرفين.

برو

وأكدت مديرة برنامج UNDP في وزارة الاقتصاد والتجارة السيدة رفيف برو أن حجم الصادرات اللبنانية إلى روسيا ضئيل خصوصا إذا ما قارناه مع معدلات تصدير الدول العربية إليها. وتحدثت عن تاريخ العلاقات التجارية والاتفاقيات الموجودة بين البلدين، داعية إلى صياغة اتفاقية تفصيلية أو اتفاقية تجارة حرة تشمل جميع القطاعات بما فيها قطاع الخدمات.

وكانت مداخلات أيضا لممثلين عن ثلاث شركات للشحن البحري هي CGM CMA وأركاس ليفانت لبنانون و Seago حول الإجراءات والتدابير المتبعة للتصدير إلى روسيا.

لمحة عن ايدال

أنشئت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "ايدال" في العام ١٩٩٤ بهدف ترويج لبنان كوجهة جذابة للأعمال وجذب الاستثمارات وتقديم المساندة لها والحفاظ عليها. ومع إصدار القانون ٣٦٠ لتشجيع الاستثمارات في لبنان في العام ٢٠٠١، تم تعزيز دور المؤسسة لتوفر الخدمات والتسهيلات اللازمة للمستثمرين. وقد حدّد هذا القانون عدداً من القطاعات الهدف التي تتمتع بمقومات لاستقطاب الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. تشمل القطاعات الهدف: الصناعة والزراعة والتصنيع الزراعي والسياحة والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا والاعلام. بالإضافة إلى دورها كمؤسسة لتشجيع الاستثمارات، تهتم "ايدال" أيضا بالترويج لصادرات القطاعات الإنتاجية لاسيما الصناعات الغذائية والزراعة. تتمتع "ايدال" بالاستقلالية المالية والإدارية وترتبط برئيس مجلس الوزراء الذي يمارس سلطة الوصاية عليها.

للمزيد من المعلومات:

رياض الصلح، شارع الامير بشير، بناية اللعازرية
الطابق الرابع، ص.ب. ١١٣-٧٢٥١
بيروت، لبنان
هاتف: +961 1 983306 فاكس: +961 1 983302

invest@idal.com.lb
www.investinlebanon.gov.lb

Follow us on 

View our videos on 

View our profile on 